القضاء يُوضّح الإجراءات القانونية بحق المسعفين والمخبرين في الحوادث

أكّد رئيس محكمة استئناف ميسان الاتحادية القاضي، حيدر حنون ،اليوم الأربعاء، إنه يجب مراعاة المركز القانوني للمسعف والمخبر عن الحوادث المرورية وعدم توجيه الإتهام إليه بارتكاب الجريمة.

وذكر بيان لمجلس القضاء الأعلى، أن: "رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية نظمت ورشة العمل الثانية والتي حملت عنوان (حماية المسعف والمخبر في الحوادث المرورية) حضرها عدد من قضاة التحقيق وقائد الشرطة محافظة ميسان ومدير عام الصحة ومدير مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، اضافة الى عدد من المحامين والإعلاميين والصحفيين".

وأوضح رئيس المحكمة،أن "الهدف من إقامة هذه الورشة هو تشجيع المسعفين التي من شأنها الإسراع بعملية الإسعاف من خلال حمايته من المسائلة القانونية للحفاظ على أرواح المواطنين خلال الحوادث المرورية مع مراعاة عدم المساس بإجراءات التحقيق الضرورية لمعرفة أسباب الحادث".

وأشار حنون إلى أن: "انفتاح القضاء على جميع القضايا التي تمس المواطنين هي مراعاة للظروف

الإنسانية وجعل التعاون السمة البارزة مع كافة شرائح المجتمع"، موجها جميع المحاكم بـ"ضرورة التعامل مع المسعف بالطريقة التي تجنبه المسائلة القانونية بحسب التوجيه الصادر من قبل مجلس القضاء الاعلى".